الارتفاع المستمر لمبيعات مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي العراقي وأثرها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمدة 2003-2011

م.م .سعد عبد الكريم حماد فرحان
جامعة الانبار/كلية طب الأسنان
شعبة ضمان الجودة والاعتماد

م.م. صبحي عبد الغفور جروان
جامعة الانبار/رئاسة الجامعة
القانونية والإدارية

المستخلص :

ان البحث في موضوع مزاد العملة الأجنبية التي تمثل أحدى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة المستخدمة في البنك المركزي العراقي له اهمية كبيرة في مدى ما حققه هذا المزاد من أهداف المتمثلة بتلبية طلب المصارف والمواطنين واستقرار سعر الصرف وضبط مناسيب السيولة، من خلال تحليل حجم الكميات النقدية المباعة في المزاد من الدولار، الذي يوضح ان مبيعات المزاد من العملة الاجنبية في ارتفاع مستمر طيلة مدة الدراسة وبكتله نقديه تفوق الاهداف الموضوعة له، أي ان مبيعات المزاد اكبر بكثير من استيرادات القطاع الخاص، وان هذا الارتفاع لم يكن له تأثير على سعر صرف المزاد لا نه في الاساس سعر ثابت ،الا ان هذا الارتفاع لم يكن له اثر على استقرار سعر صرف السوق وانما إلى ارتفاعه الذي أسهم في رفع اسعار السلع والخدمات المستوردة ،كما ان هذا الارتفاع في مبيعات الدولار لم يكن له تأثير واضح على معدل التضخم وذلك لاسباب عديدة في مقدمتها الكتلة النقدية الكبيرة وانخفاض حجم الايرادات الاخرى عدا ايرادات النفط التي اصبحت المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة ، كما ان حجم السيولة المسحوبة في المزاد لا تقارن بحجم الإصدار النقدي الكبير، لتكون هذه الزيادة في مبيعات المزاد غير مبررة وهدر للعملة الأجنبية، لا نها لا تتطابق مع حجم وطاقه القطاع الخاص ومؤشرات الاستقرار النقدي، ليكون على البنك المركزي العراقي فرض رقابة وتدقيق على مبيعات المزاد وتتبع هذه الاموال بغية توظيفها لخدمة الاقتصاد العراقي والمحافظة على ثرواته.

Continuous Increase in the Foreign Currency Auction Sales of The central Bank and its Effects on The Achievement of The economic Stability for The Period 2003-2011

M.M.Saad Abdulkareem Hammad Farhan
University of Anbar
College of Dentistry
Quality and Credit Division

M.M.Subhi Abdulghafoor Jurwan
University of Anbar
Administrative and Legality Division

Abstract:

This paper studies the foreign currency auction which represent one of the indirect cash policies tools used in the Iraqi central bank. Studying this subject has great importance through showing to which extent the auction had achieved its goals, which represented in supplying the demand of the banks and people as well meeting the stability of the exchange price.

The analysis of the amount of the dollar sold show that the auction sales of the foreign currency were in continuous increase during all the period of the study in a cash , and it exceeded the goals set for it. that means the sales of the auction were much bigger than the private sector's imports. This increase had no effect on the exchange price of the auction because of the essential stability of the auction price. but contribute in rising the exchange price which increase the prices of imported goods and services.

The increase of the amount of the US dollar sold had not clear effect on the inflation rate because of several reasons , the more important one was the big mass of money and the reduction of revenue except oil revenues which became the main resource of funding of general balance , and the amount of the drawn cash in the auction had no equal with the amount of the big cash issue, so This increase in the auction sales was not justified and considered as loss in the foreign currency because it didn't correspond with the capacity and efficiency of the private sector, and the cash stability indicators in order to be under control by the central bank . .

المقدمة :

ان مزاد مبيعات العملة الأجنبية (الدولار) في البنك المركزي العراقي يعد من الأدوات المهمة للسياسة النقدية التي بدأ العمل بها بعد احتلال العراق عام 2003 التي يعزى اليها تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي، لأنها تمثل المصدر الوحيد الذي يتم من خلالها الحصول على العملة الأجنبية (المتحصلة من ايرادات النفط) لتغطية انشطة القطاع الخاص المتمثلة ببعض عمليات التسوية وتمويل تجارته من استيراد للسلع والخدمات في اقتصاد يكاد ينعدم فيه الانتاج وان تمويل هذا القطاع ينعكس بدوره على استقرار الاسعار وسهولة الحصول على العملة الأجنبية، لتشهد مبيعات المزاد ارتفاع بشكل كبير يفوق احتياجات القطاع الخاص ولم يوظف لخدمه هذا الاقتصاد، ولأهمية هذه الاداة فان دراسة العوامل المؤثرة على زياده الطلب على العملة الأجنبية واكتشاف جوانب القصور فيها والحد منها تعد ضرورة اقتصاديه من اجل تحقيق اهدافها في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

أهميه البحث:

تكمن أهمية البحث بمحاوله تسليط الضوء على مزاد مبيعات العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي لتوضيح ارتفاع مبيعاته.

فرضية البحث:

أن استمرار ارتفاع مبيعات مزاد العملة الأجنبية بشكل يفوق طاقة الاقتصاد العراقي واستيعابه لا توجد منفعة اقتصاديه تعود منه على تحقيق الاستقرار النقدي ، لأنّه ليس بدوافع اقتصادية داخلية وإنما لإغراض خارج نطاق هذا الاقتصاد .

هدف البحث:

يهدف البحث للتعرف على طبيعة عمل مزاد العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي وتطوراته وأليّاته ، وتحديد العوامل التي أدت الى زيادة الطلب على مبيعات مزاد العملة الأجنبية ، وتوضيح مدى جدوى هذه العملية في ظل الارتفاع المستمر للمبيعات على الأسعار .

مشكله البحث :

تكمن مشكله البحث في عدم القدرة على تنويع مصادر العملة الأجنبية لخفض الطلب على مزاد مبيعات العملة الأجنبية الذي يعاني من ضعف الرقابة والتدقيق لتجنب هدر هذه الأموال إلى الخارج، في ظل تفشي الفساد الإداري والمالي وضعف في انتاج السلع والخدمات والاعتماد على سياسة المنتوج الواحد.

أُسلوب البحث :

اعتمد الباحث في دراسته على منهج التحليل الوصفي عن طريق عرض البيانات وتحليلها للتعرف على طبيعة مزاد العملة الاجنبية.

هيكل البحث :

قسم البحث على اربعة محاور تسبقه المقدمة وينتهي بالاستنتاجات والتوصيات ، إذ شمل الأول البنك المركزي العراقي وتطور سياسته النقدية ، في حين تضمن المحور الثاني السياسة النقدية لمبيعات مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي العراقي ، اما الثالث فقد ناقش أسباب ارتفاع حجم مبيعات مزاد العملة الاجنبية للبنك المركزي العراقي ، وأخيرا عرض الرابع تقييم عمليات بيع العملة الاجنبية في مزاد البنك المركزي العراقي في ظل الارتفاع المتزايد .

1- البنك المركزي العراقي وتتطور سياسته النقدية.

شهد أداء الاقتصاد الكلي للعراق بعد عام 2003 تدهوراً ملحوظاً بسبب الاحتلال الأمريكي وما ورثه هذا الاقتصاد في الفترات السابقه(حرب الخليج الأولى ،حرب الخليج الثانية، الحصار الاقتصادي) مما ولد تركة كبيرة من المشاكل المتمثلة في تدهور السياسة النقدية والمالية والتجارية،

وقصور البنك المركزي في توجيه السياسة النقدية والمالية بعد ان كان تابعا لها، ولكي يقوم البنك المركزي بمهامه صدر قانونه الجديد رقم (56) لسنة 2004 والذي اتاح له الاستقلال المالي والاداري والقانوني، وتجلى ذلك باستخدام وتفعيل العديد من الادوات السياسية النقدية المباشرة وغير المباشرة لغرض النهوض بواقع هذا الاقتصاد.

1-1- اوضاع الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 وابرز التحديات التي تواجه البنك المركزي العراقي.

ان الظروف الاقتصادية التي مر بها البلد نتيجة للحروب والحصار الاقتصادي اثرت بشكل كبير على جميع قطاعاته السلعية والخدمية من ضعف وتدني،التي يمكن اجمالها بالاتي:

1-تراجع قيمة العملة العراقية:-

تركت الاتجاهات السعرية التي عاشها الاقتصاد العراقي منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي وحتى بعد استقلالية البنك المركزي متوسطات تضخم سنوية بلغت قرابة 50% لتعكس ثمة مشكلة هيكلية باتت متأصلة في مكونات ومراحل الاقتصاد الكلي في العراق الذي ما فتئ يعاني من ظاهرة اختلال التوازن بين قطاعات الانتاج السلعي (باستثناء قطاع النفط حاليا) وبين قطاعات الخدمات والتوزيع التي مازالت تعمل لمصلحة النشاطات الخدمية الهامشية او ضعيفة الانتاجية (قاسم، 3:2006). ليكون التضخم أحد اهم المؤثرات التي تصيب جميع مفاصل هذا الاقتصاد من تراجع القوة الشرائية للدينار وتراجع سعر صرف العملة العراقية امام العملات الاجنبية.

2- أختلال هيكل الانتاج :-

ان أحد الاسباب الرئيسة لاختلال هيكل الانتاج في الاقتصاد العراقي يرجع الى الاعتماد على القطاع النفطي،كما ان الظروف التي مر بها البلد ساهمت في تدني الانتاجية للقطاعات السلعية ولاسيما قطاع الصناعة والزراعة وكان لضعف البنى التحتية المتمثلة بقطاع الكهرباء والماء الصالح للشرب وشبكات الري والمبازل والطرق والجسور دور كبير في تراجعها، اذ اصبح قطاع النفط يساهم في نسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وإن فَصلنا هذا القطاع عن بقيه القطاعات الأخرى فأننا سنجد بانّ درجه الاختلال كبيره من حيث النسبه التي يساهم بها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (الدليمي،122:2011). اذ سجل قطاع النفط نسبة مساهمة بلغت (68%-55.4%) للمدة (2008-2003) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، ليقابله ضعف مساهمة قطاع الزارعة والصناعة بنسبة (3.7%) و (1.4%) لعام (2008) على التوالي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية،2003-2008).اما نسبة مساهمة القطاع النفطي من اجمالي الصادرات فقد بلغت (83.9%_99.2%) للمدة (2010-2003) في حين كانت نسبة مساهمة صادرات القطاع الزراعي والصناعي الى اجمالي الصادرات كانت بمقدار (0.3%-5%) و (0.9%-0.05%) للمدة (2010-2003) على التوالي (البنك المركزي العراقي،2010-2003) وهذا ما يوضح ضعف هيكل الانتاج واعتماد انتاجه على قطاع النفط فان انخفاض نمو هذه القطاعات الانتاجية أدى الى عدم قدرة الانتاج المحلي على تلبية الطلب على تلك السلع، الأمر الذي ادى الى الاعتماد على الاسواق الخارجية لتلبية الاحتياجات المتزايدة(الراوي،329:2009).

3- المديونية الخارجية :-

بلغت مديونية الاقتصاد العراقي(140) مليار دولار مطلع عام (2003) (وزارة المالية العراقية،5:2009).ليكون هذا المبلغ عقبة كبيرة يتحملها هذا الاقتصاد من خلال سداد فواتير هذه الديون.

4-تدني مؤشرات التنمية البشرية.

لقد تراجعت كل مؤشرات التنمية البشرية في العراق بسبب الظروف التي مر بها لتكون نسبة السكان تحت خط الفقر بمعدل (23%) لعام (2009) (البنك المركزي العراقي،2009). اما نسبة

البطالة فكانت (15%) للعام نفسه (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية،2009).ليكون للظروف السياسية والاقتصادية التي يعانيها هذا الاقتصاد أحد اسباب تراجع مؤشرات التنمية البشرية.

5-اختلال هيكل الموارد المالية للحكومة.

ان اعتماد الاقتصاد العراقي على ايرادات النفط لتغطية نفقات الموازنة العامة ادى الى عدم توازن الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة واهمال للموارد المالية الاخرى (حمادي، 42:2006). نتيجة لضعف الموارد المالية المتحصلة من الضرائب والرسوم وايجار املاك الدولة لتكون متوسط نسبة مساهمة الضرائب الى مجمل الايرادات العامة بمقدار (1.9%) للمدة (2003-2009) اما متوسط نسبة مساهمة الايرادات النفطية الى الايراد العام فقد تجاوز (95%) للمدة نفسها (البنك المركزي العراقي،2003-2009). وهذا ما يوضح القصور الكبير للمواد المالية عدا المستحصلة من ايرادات النفط ليكون هذا القطاع الممول الرئيس للموازنة العامة في العراق.

6-الفساد الاداري والمالي:-

ازدادت حده الفساد الإداري والمالي بعد احتلال العراق عام (2003) واصبح يسير بشكل منهجي في كافة مؤسسات الحكومة، ليكون الفساد هو القاعدة اما النزاهة فهي الاستثناء (الهيتي،115:2008).ليسبب ذلك في هدر وضياع ثروات البلاد ومقدراتها،إذ قدرة الاموال المهدورة في وزارات الدولة للعامين 2008 و2007 بمقدار (6810) مليون دولار(الدليمي ، 2011: 143) ليولد ذلك اثاراً ضارة على تقدم وبناء هذا الاقتصاد.

7-اختلال ميزان المدفوعات:-

يعاني ميزان المدفوعات العراقي من اختلالات كبيرة على الرغم من تحقيقه فائض بعد عام (2003)،نتيجة لعدم توازنه من الناحية الاقتصادية ،أي فائض في الميزان التجاري وعجز في الحساب المالي والرأسمالي (الدليمي،93:2012) اذ إنّ الفائض المتحقق في ميزان المدفوعات يعود الى صادرات النفط الخام التي اصبحت تساهم بنسبة (99.2%) من اجمالي الصادرات لعام (2010) (البنك المركزي العراقي،2010).

اما التحديات التي يواجهها البنك المركزي العراقي فقد برزت في المجالات الاتيه (البنك المركزي العراقي،7:2012).

1. ادارة السياسة النقدية.

اذ يلاحظ ذلك من خلال انعدام للتوازن الداخلي والخارجي المتمثل باختلال الموازنة العامة والحساب الجاري.

2. متابعة تطوير اداوته النقدية لادارة سعر الفائدة والسيولة بالسوق المصرفي وضعف او انعدام السوق الثانوي للسندات.
3. المحافظة على سلامة الجهاز المصرفي

ويتضح ذلك من خلال الاتي:

- عدم جاهزية المصارف لتطبيق المعايير الدولية.
- ضعف وسائل الربط الالكتروني ونظم الاتصال بين الادارات العامة والفروع.
- نقص المهارات الفنية المصرفية المطلوبة توفرها لدى العاملين من اجل تطبيق الخطط التشغيلية الجديدة للمصارف.
- عدم التزام القطاع المصرفي في تطبيق القوانين واللوائح والتشريعات كافة التي يصدرها البنك المركزي.

4 .اصدار النقد

- توفير اوراق النقد للسوق بحسب الحاجة وبكفاءة عالية.
- المحافظة على جودة الاوراق النقدية في التداول.

- تزييف العملة.

5. نظام المدفوعات والتسويات

ان هذا النظام تسوده معوقات متمثله بما يلي:

- تعزيز كفاءة النظام والسرعة في ادائه وتطويره
- تلبية حاجه الاقتصاد ومواكبة التطورات في مجال الدفعات الالكترونية
- تقليل المخاطر المتعلقة بتشغيل النظام.

2-1- استقلالية البنك المركزي العراقي ودوره في إصلاح ألبنيه الاقتصادية والمصرفية.

إنّ البنك المركزي العراقي يعد من أقدم البنوك المركزية في المنطقه العربية اذ تم تاسيسه في 1947\7\11 بموجب القانون رقم 43 اذ يعتبر رمزا من رموز السيادة الوطنية،وله أربعة فروع هي فرع البصرة والموصل واربيل والسليمانية ،وبهدف منح البنك المركزي الاستقلالية التامة في رسم وتنفيذ سياسته النقدية والقيام بوظائفه الاخرى اسوه بالبنوك المركزية الدولية المتطورة،فقد صدر قانونه الجديد في عام 2004 رقم 56 بعد احتلال العراق والذي اتاح له الاستقلال المالي والاداري والقانوني (البنك المركزي العراقي ،1:2012)

1-البنك المركزي العراقي قبل الاستقلال.

لما كان البنك المركزي وما يزال يمثل بنك الدولة والمؤتمن على اموالها وهو جزء لا يتجزء من المالية العامة بسبب قوة الترابط بين الموازنة العامة والميزانية العمومية للبنك المركزي بحكم التبعية وهيمنة السلطه المالية على القرار النقدي حيث كان هناك حساب وأحد للعملة الاجنبية يمثل احتياطات البلاد كافة من النقد الاجنبي،وان الايرادات من تلك العملة التي تدخل الموازنة العامة تمثل عوائد النفط في الغالب يسجل ما يعادلها في الميزانية العمومية للبنك المركزي دينار عراقي مصدر سواء بشكل حسابي في سجلات البنك ام فعلي في التداول ليتولد النقد الاساس (base money) وان النقد الاجنبي في هذه الحاله يدخل في بنود الميزانية العمومية للبنك المركزي (on (balance sheet

وان الكيفية التي يجري فيها تمويل التجارة الخارجية للحكومة والقطاع الخاص. كانت تجري وفق برنامج تجاري سنوي معد مسبقا سمي فيما بعد بخطة التجارة الخارجية التي كان يقصد بها في الغالب تمويل تجارة الاستيرادات الحكومية والخاصة وفق الالية الاتية(قاسم، 10:2011) :

أ- تتولى الحكومة السحب من ذلك الاحتياطي لإغراض تمويل التجارة الحكومية وتجري التسوية عبر تعديل قيود الموازنه العامة وما يقابلها من قيود عبر الميزانية العمومية للبنك المركزي.

ب- يمنح القطاع الخاص اجازات استيراد وفق تقديرات لجان الحاجه او مسح الطلب على السلع المستورده النهائية او مستلزمات انتاج وغيرها من اللوازم الرأسمالية.

ج- تقدم الاطراف التجارية الخاصة بفتح اعتماد عن طريق المصارف التجارية المحلية وبشكل خاص مصرف الرافدين،بعد ان يبتاع التاجر العملة الاجنبية سواء بمدخراته التي تمثل رأسماله او عن طريق الاقتراض وهو الائتمان التجاري الذي يمنحه المصرف الى زبونه التاجر.

د- في كلتا الحالتين ثانيا وثالثا في اعلاه يبادل البنك المركزي العملة الاجنبية لقاء الدينار العراقي المتحصل من المصرف التجاري وفي هذه الحالة كأنما الحكومة قامت مباشرة ببيع العملة الاجنبية الى التاجر المستورد عبر المصرف الوسيط الناتج للاعتماد لتغطية الاستيرادات.

ذ- في ظل الرقابة المتشددة على الصرف والتحويل الخارجي فان البنك المركزي غير مخول في بيع العملة الاجنبية خارج نطاق برنامج تمويل التجاره والسفر السياحي العادي الا بموافقه مشروطه مثل نفقات الدراسة على النفقه الخاصة والاستشفاء والتطبب خارج العراق ومستحقات شركات الطيران وبعض الشركات العاملة في العراق المولدة للربح وتحويلات العاملين الاجانب.

2- البنك المركزي العراقي بعد الاستقلال

تمثلت استقلالية البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 منذ صدور القانون 56 لسنة 2004 بعد الغاء العمل بقانون رقم 64 لعام 1976 وكذلك من خلال بعض الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي بعد صدور قانونه (المشهداني،101:2010) اذ تتجلى هذه الاستقلالية بصوره واضحه من النواحي التاليه(البنك المركزي العراقي،2:2010)

ا-ارتباطه بمجلس النواب وعدم خضوعه لاي جهه اخرى استنادا لقانونه .

ب-عدم قيامه باقراض الدوله ومؤسساتها او كفالتها لدى الغير او شراء ادوات الدين العام الحكومي الا من السوق الثانوية بهدف توفير السيولة للمصارف في الحالات الضرورية استنادا لاحكام المادة 26من قانونه.

ج- تدقيق حساباته من قبل مدقق دولي فضلا عن التدقيق الاعتيادي الذي يقوم به ديوان الرقابة المالية ووفقا للمعايير الدولية .

د-قيامه بنشر تقاريره وبياناته المالية على موقعه الالكتروني وان تكون متاحه للمؤسسات المختلفة والجمهور وبهذه الاستقلالية يكون للبنك المركزي العراقي دور كبير في تحقيق اهدافه من خلال توجيه السياسة النقدية لتكون قادره على تصحيح الاختلالات التي يعاني منها هذا الاقتصاد.

3-دور البنك المركزي العراقي في أصلاح البنية الاقتصادية والمصرفية.

بعد صدور قانون الاستقلال للبنك المركزي العراقي عمل البنك على تحقيق أهدافه في المحافظه على استقرار الاسعار المحليه والتصدي لمعدلات التضخم المتصاعدة وزياده القوة الشرائية للدينار العراقي من خلال الإجراءات التي اتخذها ولا سيما في مجالي اسعار الفائدة وسعر صرف الدينار العراقي والتي مكنته ايضا من السيطرة على مصادر السيوله و إدارتها استنادا لقواعد الاستقرار الاقتصادي والياته كما حقق البنك زياده في احتياطاته الدوليه من النقد الاجنبي بما يساعد على الاستقرار ويضمن النمو الاقتصادي وقد استخدم البنك انظمه حديثه للمدفوعات لتسهيل تحقيق الأهداف المرجوة من خلال انجازاته الآتية (البنك المركزي العراقي،16،11:2008):

ا- المساهمة مع وزارة المالية في التفاوض مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس بالتعاون مع المستشارين الدوليين الماليين والقانونيين والمدققين في تخفيض ديون العراق الخارجية حقق فيها العراق لشطب 80% من مجمل ديونه.

ب- الحد من ارتفاع معدلات التضخم ولاسيما في عام 2006 والذي وصل فيه الى 53.2% .

ج- متابعه اصدار التعليمات الى المصارف العراقيه وبحسب مقتضيات السياسه النقدية .

د- أجرى البنك المركزي العراقي عدت تخفيضات لسعر الفائدة (Intrest rate) .

ح- وفي مجال الحاسبه الالكترونية فقد قام البنك بتشغيل انظمه مدفوعات بين المصارف من خلال تأسيس شبكه امنه وكفوءه تشمل عدة أنظمة (نظام التسوية الاجماليه الانيه(RTGS)،نظام المقاصة الاليه (ACH) نظام ايداع السندات الحكوميه (GSRS)،برنامج الربط (Inter Face) بين نظامي (RTGS) و نظام (ICBS) ، نظام مقاصه الصكوك الالكترونيه (CEP) شبكه ربط المصارف IIBN نظام swift alliance access الذي يعمل على تحويل المبالغ من (DFI) صندوق تنميه العراق الى وزارة المالية ، نظام (swift)لربط البنك المركزي مع البنوك العالميه، نظام (DMFAS) لادارة الدين والتحليل المالي .

ر-استحداث مكتب مكافحة غسيل الاموال في نيسان 2007 لمراقبة حركة الاموال ورصد عمليات غسيل الاموال وتمويل الارهاب .ويواصل المكتب اتصالاته مع منظمة الميناقاتف لغرض الاطلاع على اخر التطورات العالمية الحاصلة.

ز-اعداد القوائم المالية للبنك المركزي العراقي وفقا للمعايير الدوليه والمصادقة عليها من قبل مجلس الاداره بعد تدقيقها من قبل شركه التدقيق الدوليه وارسالها الى ديوان الرقابه المالية ووزارة المالية وصندوق النقد الدولي ونشرها على الموقع الرسمي للبنك .
س-اعداد المطابقات الشهريه لحساب البنك المركزي لدى (الفدرال رزيرف)وحسابي صندوق تنميه العراق (DFI) الرئيس والفرعي واعداد كشف بالوقوفات لحساب العراق لدى الامم المتحدة (حساب مذكرة التفاهم بالدولار واليورو) وعمل مطابقات فصليه للحسابات الخارجية الاخرى .

ش-اصدار ونشر البيانات والاحصاءات المالية والنقدية على موقع البنك المركزي العراقي بصوره دوريه اسبوعيه شهريه سنوية

ص- عمل البنك ومن خلال عمليات السوق المفتوحة على اقامه و مزادات حوالات الخزينة وسندات البنك المركزي وأدارتها .

ض- ادارة مزاد العملة الاجنبية لبيع الدولار بهدف تحقيق استقرار قيمه الدينار العراقي عن طريق الدفاع عن سعر صرف مستقل لفتره طويله مما ينعكس ايجابيا على المستوى العام للأسعار.

2- السياسة النقدية لمبيعات مزاد العملة الاجنبية للبنك المركزي العراقي.
أن السياسية النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي والمسؤولة عن فرض الاستقرار للاقتصاد العراقي اتسمت بمسار جديد بعد عام 2003 اختلف عما هو متبع في الفترة السابقه، من خلال استخدام عدد من الادوات غير المباشرة المتمثلة بالتسهيلات القائمة ومزادات حوالات الخزينة ومزاد العملة الاجنبية المبتكرة والتي يعول عليها كثيرا من خلال مساهمتها في تحقيق التوازن لهذا الاقتصاد.

2-1- طبيعة مبيعات مزاد العملة الاجنبية:-
يمثل مزاد العملة الاجنبية أحد ادوات السياسة النقدية غير المباشرة لبيع وشراء العملة الاجنبيه(الدولار)من والى المصارف المجازه،اذ يهدف هذا المزاد الى السيطرة على عرض النقد والسيولة العامة التي تهدف الى خفض التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وسعر الصرف الذي يرتبط بالمستوى العام للاسعار بصورة مباشرة،ويهدف الى تمويل عمليات القطاع الخاص من الاستيرادات للسلع والخدمات حيث بدأ العمل بتطبيق المزاد منذ 4/10/2003 ومازال العمل به مستمرا وبمزادات يومية.وبهذه الاداة اصبح البنك المركزي بمثابة سوق مركزية للعملة الاجنبية (الخزرجي،10:2010) .

2-2- تطورات مزاد العملة الاجنبية للبنك المركزي العراقي.
من اجل الوقوف على تطورات مزاد العملة الاجنبية لابد من تحليل وضع المزاد النقدي للتعرف على اهم تطوراته، ذلك من خلال الجدول (1)الذي يبين مشتريات ومبيعات البنك المركزي العراقي من الدولار للمده من 4/10/2003 وحتى 31/12/2011 .

جدول(1)
مشتريات ومبيعات البنك المركزي العراقي للعملة الاجنبية في المزاد للمدة من 2003/10/4 ولغاية 31\12\2011 (مليون دولار).

الفترة	مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية من وزارة المالية	مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية من المصارف والدوائر الحكومية	مجموع المشتريات	مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية في المزاد	معدل النمو السنوي للمبيعات %
2003	900	1	901	293	
2004	802،10	50	852،10	6008	%1950.5
2005	600،10	78	10678	10463	%74.1
2006	000،18	110	18110	11175	%6.8
2007	700،26	413،1	113،28	15980	%43
2008	500،45	350	45850	25869	%61.9
2009	000،23	13.559	23013.56	33992	31.4
2010	000،41	3.5	41003.5	36169	%6.4
2011	000،51	3	51003	39798	%10

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :
-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،بغداد ،احصائيات متفرقة للسنوات (2003-2011).

حيث بلغت كمية المباع من الدولار الامريكي نقدا وحواله مايقرب (293) مليون دولار لعام 2003، فيما بلغت الكميات المشتراة من العملة الاجنبية للبنك المركزي خارج المزاد ماقيمته (900) مليون دولار من وزارة المالية، مقابل (1) مليون دولار مشتريات البنك المركزي من المصارف والدوائر الحكومية في حين ارتفعت الكمية المباعة من الدولار في مزاد البنك المركزي عام 2004 بمقدار (6008) مليار دولار ،لتكون المشتريات بمقدار(10802) مليار دولار و (50) مليون دولار من وزارة المالية والمصارف على التوالي لتستمر هذه الزيادة للعام (2005) بمعدل تغيير بلغ (74.1%) عن العام السابق بكمية مباعة بلغت (10463) مليون دولار في المزاد، منها (10600) مليون دولار مشتريات من وزارة المالية ،(78) مليون دولار مشتريات من المصرف والدوائر ،اما عام (2006) كان الزيادة عن العام السابق بنسبة (6.8%) بكمية مباعة من الدولار في المزاد وبمقدار (1175) مليون دولار مقابل شراء (18000) مليون دولار من وزارة المالية و (110) مليون دولار شراء من المصارف والدوائر الحكومية، لتكون الزيادة في مبيعات البنك المركزي لعام (2007) اعلى مما هي عليه في العام السابق بمعدل نمو سنوي (43%) أي بمقدار (15980) مليون دولار قابلها شراء من وزارة المالية والمصارف والدوائر ما قيمته (26700) ،(1413) مليون دولار على التوالي، لترتفع مبيعات البنك المركزي للدولار للعام (2008) بنسبة(61.9%) عن السنة السابقة وبمبلغ (25869) مليار دولار وبمعدل يومي (107.3) مليون دولار ،ومنها (5.6) مليار دولار نقدا بمعدل يومي(23.1) مليون دولار وهي تمثل احتياجات السوق العراقي وبمعدل (20.3) مليار دولار حوالات وبمعدل يومي (84.2) مليون دولار حواله والتي توازي استيرادات القطاع الخاص،حيث بلغت نسبة الحوالات من اجمالي مبيعات المزاد (78.4%) بينما بلغت نسبة النقد خلال هذه السنة (21.6%) ،اما المشتريات من المصارف قد

انخفضت عن السنة الماضية بنسبة (75.2%)_مقابل ارتفاع حجم المشتريات من وزارة المالية الذي بلغ (45500) مليار دولار (البنك المركزي العراق،61:2008).وشهدت سنه (2009) ارتفاع ملحوظ في الكميات المباعة من الدولار في المزاد بلغت (33992)مليار دولار أي ارتفاع بنسبة (31.4%) عن العام السابق يقابلها مجموع كمية المشتريات من وزارة المالية والمصارف والدوائر بمقدار(23013.56) مليون دولار أي انخفضت هذه الكميات بنسبة(50.2%) عن السنة السابقة. اما كمية المباع من الدولار الامريكي نقدا وحواله خلال عام 2010 ما يقارب (34)مليار دولار وبمعدل يومي بلغ(126) مليون دولار شكلت مبيعات الحوالات ما قيمته (29)مليار دولار أي بنسبة (85%)ومبيعات النقد بحدود (5)مليار دولار أي بنسبة ارتفاع بلغت (6%) خلال عام 2010 مقارنه بعام 2009،فيما بلغت الكميات المشترة من العملة الاجنبية خارج المزاد ما قيمته (41) مليار دولار تم شراؤها من وزارة المالية في حين كانت الكميات المشترات خلال عام (2009) (23) مليار دولار ،أي ارتفاع الكمية المشتراة من الدولار الامريكي خلال عام (2010) وبنسبة (78%) مقارنة بعام 2009 (البنك المركزي العراقي،42،43:2010). واصل البنك المركزي العمل بالمزاد إذ بلغت كمية المباع من الدولار الامريكي نقدا وحواله خلال عام 2011 ما يقرب (39.8) مليار دولار وبمعدل يومي بلغ تقريبا(151) مليون دولار منها (38.3) مليار دولار بيعت كحواله أي بنسبة (96%)و(1.5) مليار دولار بيعت نقدا في حين بلغت الكمية المباعة خلال عام (2010) ما يقرب (36.2) مليار دولار منها (34)مليار دولار بيعت كحواله أي بنسبة (94%) و (2.2) مليار دولار بيعت نقدا اما الكميات المشترات خارج المزاد من العملة الاجنبية خلال عام 2011 فقد بلغت ما قيمته (51)مليار دولار تم شراءها من وزارة المالية أي بنسبة ارتفاع بلغت (24%) عن السنه (2010) (البنك المركزي العراقي، 25،26:2011) . اذ نستنتج من ذلك ارتفاع كبير وبوتيرة متسارعة لمبيعات البنك المركزي العراقي في المزاد للعملة الاجنبية (الدولار) للمدة من 2003/10/4ولغاية 2011\12\31 ،يقابله ايضا ارتفاع مشتريات البنك المركزي العراقي خارج المزاد للعملة الاجنبية من وزارة المالية ومحدودة مشتريات البنك المركزي للعملة الاجنبية من المصارف والدوائر الحكومية.

شكل (1)

مشتريات ومبيعات البنك المركزي العراقي للعملة الاجنبية في المزاد للمدة من 2003/10/4ولغاية 2011\12\31 (مليون دولار)

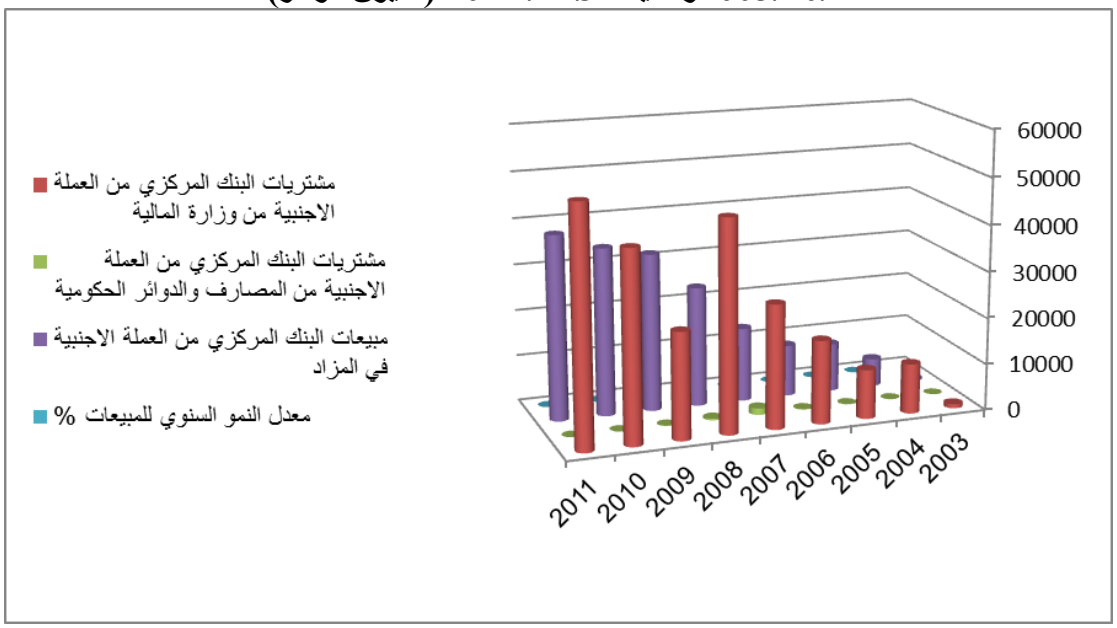

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

2-3- آليات بيع العملة الأجنبية في المزاد الى المصارف.

اصدر البنك المركزي العراقي تعليمات الى المصارف لغرض شراء العملة الاجنبية بموجب الفقرة (5) من المادة (4) من قانون البنك المركزي لتنظيم مزاد العملة الاجنبية وتتضمن هذه التعليمات البنود الاتية (عبد النبي ،11:2012).

1. يسمح للمصارف المجازة بيع وشراء الدولار الأمريكي من البنك المركزي العراقي.
2. يسمح لشركات التحويل المالي وشركات الصرافة المجازة بيع وشراء الدولار من البنك المركزي العراقي من خلال المصارف المجازة.
3. لا يجوز للمصارف المجازة استلام طلبات الدوائر الحكومية الممولة مركزيا وذاتيا و بإمكان هذه الدوائر تمويل مشترياتها من العملة الاجنبية من وزارة المالية.
4. تكون مشتريات المصارف المجازة من الدولار الامريكي لغرض تغطية قيمة الاستيرادات الخاص بالقطاع الخاص .
5. يقدم المصرف المجاز الى البنك المركزي العراقي طلبات شراء الدولار الامريكي ومرفق اقرار موقع بان ما ورد بطلبات الشراء صحيح ويتفق مع الاغراض الواردة بها.
6. يقدم المصرف المجاز كشف تحليلي للمبالغ المراد تحويلها لزبائنه الطبيعيين والمعنويين داخل او خارج العراق متضمنا (اسم المحول،جنسيته،مقدار المبلغ المحول ،عنوان عمله ، الغرض من التحويل ،اسم المستفيد، جنسيته، المصرف المراسل، ومكان تواجده).
7. يسمح للمصرف المجاز بشراء الدولار لصالحه لتغذية حساباته الخارجية وبنسبة لا تتجاوز (20%) من رأس ماله السليم واحتياطاته السليمة على ان يقدم كشفا تحليليا بأوجه الصرف.
8. يسمح لشركات التحويل المالي المجازة بشراء الدولار الامريكي من البنك المركزي العراقي من خلال المصارف المجازة لأغراض زبائنها على ان تقدم كشف تحليلي يتضمن (اسم المحول،مقدرا المبلغ المحول،عنوان عمله،الغرض من التحويل،اسم المستفيد،جنسيته ،اسم المصرف المرسل ، ومكان تواجده).
9. يسمح لشركات التحويل المالي المجازة بشراء الدولار من البنك المركزي العراقي من خلال المصارف العراقية المجازة لتغذية حساباتها الخارجية بنسبة لا تتجاوز (20%)من رأسمالها السلمي واحتياطاتها السليمة على ان تقدم كشفا تحليليا بأوجه الصرف خلال مده (7)ايام من تاريخ التحويل السليم.
10. يجب توفر رصيد بالدينار العراقي في حساب المصرف لدى البنك المركزي العراقي لتغطية مشترياته من الدولار قبل يوم من تاريخ بدأ الشراء وعلى المديرية العامة للحسابات التأكد من ذلك وعدم انشاء القيد المحاسبي في حال عدم توفر رصيد كافي وابلاغ ذلك الى المصرف واللجنة التنفيذية الخاصة ببيع وشراء الدولار.
11. يقدم المصرف المجاز كتابه الموقع من المدير المفوض أو من ينوب عنه ومختوم بنسختين برفقة الكشوفات التحليلية زائدا استمارة الشراء او البيع،وتحمل توقيع مخولين عدد(2) وختم المصرف،يودع الكتاب ومرفقات النسخة الاولى الى اللجنة التنفيذية لبيع وشراء الدولار الامريكي وتودع النسخه الثانية لمكتب مكافحة غسيل الاموال للتدقيق والمتابعة.
12. التحقق من المصارف المجازة عند تقديم طلبات شراء الدولار الامريكي اليها من البنك المركزي العراقي كالأتي:

ا- يجب ان تكون شركات التحويل المالي وشركات الصرافه مجازه من قبل البنك المركزي العراقي وتقديم نسخه من الإجازة للاحتفاظ بها.

ب- التأكد من صحه التحويلات المالية التي تجريها المصارف وشركات التحويل المالي لحساب زبائنها من الاشخاص المعنويين بعد الاحتفاظ بنسخه من ممارسة المهنه.

ج- يكون شراء الدولار لحساب الشخصية المعنوية باسم (الشركة) وليس باسم المدير المفوض او أحد منتسبي الشركة.

2-4- مزاد العملة الاجنبية واليات تمويل الموازنة العامة والتجارة الخارجية.

ان مفهوم تمويل التجارة Trade finance الى العلم الذي يصف أدارة النقود والمصارف والائتمان والاستثمارات والموجودات لأغراض التجارة الدولية،وان الاطراف المشاركة في تمويل التجارة هم المصدرون والمستوردون والممولون ورجال التأمين ومجهزي الخدمات الأخرى . فتمثلت أليه التمويل منذ العام (2004) اي باستقلالية البنك المركزي العراقي إذ انفصلت موارد الحكومة المركزية بالعملة الاجنبية عن الاحتياطات الاجنبية للبنك المركزي العراقي،وان ممارسة وظيفة بنك الدولة في ظل الاستقلالية جعلت من ايرادات الحكومة بالعملة الاجنبية والمتمثلة بحساب (DFI) الذي يمثل عائداته إيرادات مباشره للموازنة العامة، وان تسجل في الميزانية العمومية للبنك المركزي ضمن بنود خارج الموازنةoff Balance Sheet وليس كما كان يجري في المرحلة السابقه لاستقلالية البنك المركزي اذ تولدت احتياطات البنك المركزي العراقي منذ استقلاليته عبر اتجاهين (قاسم ،11:2011):

الاول :الاتجاه المباشر: أي قيام الحكومة بسد نسبة تصل مابين (60-70%) من نفقاتها الداخلية بالدينار العراقي عن طريق مبادلة الدينار المنتج في البنك المركزي العراقي بكونه سلطه الاصدار النقدي ومبادلته بالدولار لتمثل عملية مبادله بين الميزانية العمومية والميزانية العامة او بين بنود داخل الميزانية العمومية وبنود خارج الميزانية العمومية للبنك المركزي، ان هذه المبادله تتم لأغراض سد النفقات المحلية بالدينار العراقي وان الدولار المتحصل لقاء هذه المبادله يمثل تراكم للاحتياطي الاجنبي للبنك المركزي العراقي او ما يسمى بالموجودات الخارجية المكونه للنقد الاساس المستعمل في التداول، إذ إنَّ تمويل تجارة الاستيرادات الحكومية تتم من المتبقي من النسبة في اعلاه عبر ادارتها من جانب المصرف العراقي للتجارة(TBI) الذي انشأ عام (2003) لتمويل الاستيرادات الحكومية كبديل او دائم لمصرفي الرافدين والرشيد المثقلتين بالديون الخارجية ودعاوي الحجز القضائي والتي جميعها مازالت في طريق التسوية. اما **الثاني :الاتجاه غير المباشر**: يتم تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص عن طريق تلبية طلبات المصارف لها من خلال مزاد العملة الاجنبية. الذي يمارس وظيفة عمليات السوق المفتوحة في مبادله الدولار بالدينار لتمويل التجارة وكذلك لامتصاص قوه الانفاق الحكومي المولد من الربع النفطي وتغذية السوق واحتياجاته الواسعة من الطلب على السلع والخدمات الاجنبية عبر تمويل البنك المركزي للتجارة الخارجية للقطاع الخاص بوسائل وأليات متاحه خلفها انعزال العراق عن العالم وانزواءه ضمن الفصل السابع الذي لا يمكن ان يوفر كفاءة عالية في تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص الا من خلال الدفع المقدم او المباشر cash in Advance كبديل للائتمان التجاري او الاعتمادات (LCS) لكون العراق يحظى بمخاطر ائتمانية credit risk ولا يوجد لدى البلاد او مؤسساتها تصنيفا ائتمانيا يعتمد به في النظام المالي الدولي لينتقل تحويل التجارة من الدفع النقدي المباشر للعملة الاجنبية الى الدفع عن طريق الوسائل الائتمانية في تحويل التجارة مثل رسائل الاعتمادات او تحصيل المستندات.

3- أسباب ارتفاع حجم مبيعات مزاد العملة الاجنبية للبنك المركزي العراقي .

ان الزيادة في الطلب على شراء العملة الاجنبية (الدولار) في مزاد البنك المركزي العراقي الذي قدر بمليارات الدولارات وبصوره مستمرة لابد وان تكون له أسباب ،التي يمكن إيجازها من خلال ما يلي :

3-1- العمليات التي تحدث في سوق الصرف.

ان أحد اسباب ارتفاع مبيعات العملة الاجنبية يعود الى العمليات التي تحدث في سوق الصرف الذي يتم فيه تبادل الصفقات المالية بين المتعاملين ولأكثر من عملة وتتمثل هذه العمليات بالاتي:

أ-عمليات الصرف العاجل والصرف الاجل.

يقصد بسعر الصرف العاجل او الاني (on spot) السعر الذي يتحدد بسبب عمليات بيع وشراء العملات الاجنبية في السوق بنفس الوقت أي في اللحظه الحاضرة، اما سعر الصرف الاجل هو الذي يتحدد بسبب عمليات بيع وشراء اجله (forward) للعملات الاجنبية (امين،260:2010).

ب-عمليات المراجحة في سوق الصرف.

تقوم فكره المراجحة او التحكم (Arbitrage) على اساس الاستفادة من فروقات اسعار الصرف الممكن حدوثها في لحظة ما في اسواق الصرف المختلفة، حيث يوجد المتاجرون باستمرار في انتظار فرص اختلاف الاسعار للقيام بعمليات الشراء والبيع ، وكلما اتسمت فروقات أسعار العملة الواحدة مقارنة بالعملات الاخرى كلما اتجه الكثير من تجار العملة الذي يطلق عليهم المحكمين او المراجحين ببيع العملات المتواجدة لديهم بالعملة التي تمكنهم من الحصول على اعلى الارباح بمبادلتها مره اخرى (عبد القادر، 123:2011). ان هذه العملية يمكن ان تحدث بين سوقين وعمليتين أي ان يشتري الدولار من سوق الصرف العراقي وبيعه بالخارج بعمله عراقية، وهذا ممكن الحدوث نظرا لما يتميز به الاقتصاد العراقي من وفره في الدولار وسهولة التحويل الخارجي، لتكون هذه الاموال جزء من مبيعات مزاد العملة الاجنبية.

ج-عمليات المضاربة في سوق الصرف.

المضاربة (speculation) يقوم بها صنف من المتعاملين في سوق الصرف تطلق عليهم هذه التسمية، وهم يعملون استنادا الى توقعاتهم بشراء العملة التي يتوقعون ارتفاع سعر صرفها في المستقبل وبيع العملة التي يتوقعون انخفاض سعر صرفها في المستقبل وتحقيق ارباح من ذلك اذا ما صحت توقعاتهم. وتؤدي المضاربة الى حالة عدم الاستقرار عندما تغلب حالة غير مألوفة من التوقعات حول حركة سعر الصرف بحيث ان يتحرك سعر الصرف بعيدا عن نقطة التوازن، أي اطلاق حركة في سوق الصرف تدفع هذا السعر الى الابتعاد اكثر عن السعر التوازني (امين، 262،261:2010) فكثير ما يحدث في الاقتصاد العراقي حالة عدم توازن لسعر الصرف ولاسيما ارتفاع قيمة الدولار امام الدينار العراقي، ليقابله اجراء السياسة النقدية المتمثله بالبنك المركزي العراقي بزيادة ضخ العملة الاجنبية من الدولار عن طريق مزاد المبيعات ليعيد ويحافظ على توازن سعر الصرف وهذا ما يولد زيادة في المبيعات.

وبذلك فان حجم العمليات التي تحدث في سوق الصرف في ظل توسعه في الاقتصاد العراقي ولاسيما مكاتب الصيرفات وشركات التحويل سواء كانت مرخصة او غير مرخصة ولد طلب متزايد على العملة الاجنبية بهدف تحقيق الربحية من خلال ما تقدم به من انشطة بيع وشراء وتحويلات مالية الى الخارج فضلاً عن التعاملات التجارية في الداخل التي تتم بالعملة الاجنبية بيعا وشراءا وهذا النمط من التعاملات اتسع كثيرا والنتيجة النهائيه مساهمة هذه العمليات في استمرار الطلب على العملة الاجنبية.

3-2- هروب رؤوس الاموال الى الخارج.

ان هروب رؤوس الاموال الى الخارج يمثل خروجها على شكل عملة اجنبية الى البلدان الاخرى مما يجعل من السوق النقدية للاقتصاد العراقي في عوز دائم للأموال الاجنبية للحفاظ على استقرار السياسية النقدية وان هروب هذه الاموال يعود الى عوامل نقدية ومالية وامنيه متمثله بارتفاع معدلات التضخم وتزايد حدة الصدامات والنزاعات السياسية وما يرافقها من تدهور للأمن وضعف البنى التحتية كل ذلك ادى الى ضعف وعدم جدوى فرص الاستثمار

الحقيقيه في الاقتصاد العراقي اذ بلغ صافي حجم الأموال المدفوعة الى الخارج مما يقرب (11475.3) مليار دولار للمدة من 2003 الى 2011 اذ بلغت هذه الأموال ذروتها في 2009 بمقدار(4358.3)مليار دولار (البنك المركزي العراقي،2003-2011) ان حجم الأموال المستثمرة في الخارج وفق الاحصائيات الرسمية للبنك المركزي العراقي تشكل جزءاً من الطلب على مبيعات مزاد العملة الاجنبية.

3-3- التحويلات المالية بدون مقابل.

تشمل التحويلات المالية بدون مقابل المنح والمساعدات المقدمة من جهات رسميه او خاصة الى مقيمين في الخارج من دون ان يتوقع استردادها واكثر ما يهمنا من هذه التحويلات هي التحويلات الخاصه باعتبار ان التحويلات الرسمية او العامة ليس لها اثر على مبيعات مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي كالتعويضات التي تدفع عن حرب الخليج الثانية بنسبة (5%) لانها تمول من ايرادات النفط سنويا وكذلك ما يدفع للاشتراك في المنظمات الدولية (البنك المركزي العراقي ،58:2010) وتشمل التحويلات الخاصة تحويلات الافراد والمنظمات (دينيه،ثقافيه،خيريه) العيني منها والنقدي فضلا عن التحويلات الخاصة بالمواريث والوصايا والزواج ،تضاف الى ذلك تحويلات المهاجرين، فالمهاجر عندما يغير اقامته يحول ملكية جميع ثرواته من مقيم الى غير مقيم،وبذلك يعد المهاجر قد وهب ثرواته باعتباره مقيما في الدوله الى نفسه اعتباره مقيما في دوله المهجر، وبالتالي يسجل انتقال ثرواته سواء اكانت على شكل سلع او نقد او صكوك في البنوك الخاصة بها (موسى،195:2012). فكانت المنح والمساعدات والهبات الخاصة الى الخارج بمقدار (1004.2) مليار دولار لعامي (2006) و (2007) كصافي تحويلات، وفي العام (2010) بلغت التحويلات الخاصة مقدار (158.7)مليون دولار منها (111.2) مليون دولار تحويلات أقيام الشركات ومساعدات لعوائلهم في الخارج، زاد على ذلك مبلغ (46) مليون دولار تمثل تحويلات العاملين من العرب والاجانب في العراق الى ذويهم، وما قيمته (1.5) مليون دولار تمثل اشتراكات في الاتحادات والمنظمات عدا الدولية (البنك المركزي العراقي،2010-2006) . اما بالنسبة للمبالغ التي لم تسجل رسميا والمتمثلة بما يحمله المسافرون الى الخارج لغرض السياحة او العلاج فهي كبيرة اذا ما قدرناها بحجم المسافرين الى الخارج فان هذه المبالغ تقدر بملايين الدولارات سنويا، وذلك بسبب تدهور خدمات السياحة والترفيه والصحه، كما ان اصدار البنك المركزي بتعليماته بإخراج مبلغ (10) عشره الاف دولار مع كل مسافر بغض النظر عن العمر وعدد افراد العائله والفترة الزمنيه للدخول والخروج للمسافرين (عبد النبي،14:2012) ليكون حجم هذه التحويلات في الاقتصاد العراقي الى الخارج بالعملة الاجنبية (الدولار) جزء من مبيعات مزاد العملة الاجنبية للبنك المركزي العراقي.

3-4- اختلال الميزان التجاري.

الميزان التجاري هو الذي تظهر فيه ألقيمه النقدية للصادرات والاستيرادات السلعية التي تمر خلال السلطات الكمركية (بليح،11:1980) حيث يتصف الاقتصاد العراقي بهيمنة القطاع النفطي المتمثل بالنفط كمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وان أي محاولة انفاق لا عادة البناء الاقتصادي ولانعاش النمو لابد ان ترتبط بالتطورات التي تحدث في القطاع النفطي (الجبوري،157:2009). اذ يساهم هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بنسبة (54.4%) لعام (2011) (البنك المركزي العراقي،2011). ليقابله ضعف مساهمة القطاعات الانتاجية كافه وخاصه القطاع الزراعي والصناعي اللذان يتصفان بمحدودية وتراجع الانتاج بعد عام (2003)، اذ تواجه انتاجية القطاع الزارعي تحديات تعيق نموه متمثلة بالانتاجية المنخفضة بشقيها النباتي والحيواني كما ونوعا وضعف القدرة التنافسية

من حيث ارتفاع تكاليف الانتاج و بالتالي سعر المنتوج المحلي مرتفع، وكذلك قصور في المعلومات والتقنيات وتحديات مائية مع دول الجوار وضعف كفاءة البنى التحتية وتذبذب الدعم المالي وحماية المنتوج (الشمري،125:2010). اذ ان نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية كانت (8.3%) لتنخفض الى (4%) في عام (2011) (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقي،2003-2011) وهذه النسب توضح مدى قصور وتراجع انتاجية هذا القطاع الحيوي في تأمين المحاصيل الاستراتيجية ليكون الاعتماد على الخارج في توفير العجز من هذه المواد، اما القطاع الصناعي العراقي هو الاخر يعاني من المشاكل نفسها التي يعاني منها القطاع الزراعي، لتكون نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للمدة (2003-2011) بنسبة (1.8%-1%) (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية، 2003-2011). وان انخفاض الانتاجية سواء في القطاعي الزراعي والصناعي يدل على عدم تبني سياسة اقتصادية قادرة على دعم الانتاج لتلبية الطلب المحلي لتصبح نسبة صادرات العراق (0.8%) من اجمالي الصادرات عدا قطاع النفط الذي اصبح يساهم بنسبة (99.2%) من اجمالي الصادرات لعام (2011) ليستعاض عن انخفاض كمية الانتاج في الاقتصاد العراقي بالاستيرادات من الخارج بمبالغ نقدية كبيره، اذ بلغت استيرادات القطاع الخاص بمقدار نقدي (2820.4) مليار دولار لعام (2003) لتكون في عام (2011) بمقدار نقدي (29645.8) مليار دولار (البنك المركزي العراقي، 2003-2011). لتحاكي هذه الزياده التراجع في الانتاج وزيادة حجم السكان وتعدد الحاجات وزيادة الانفاق. نستنتج مما سبق ان ضعف الانتاج جعلت احتياجات الفرد العراقي من السلع الاستهلاكية والمعمرة والكمالية تستورد من الخارج مما ادى الى زيادة الاستيرادات لسد العجز الحاصل في الانتاج مما كان له الاثر على زيادة مبيعات مزاد العملة الاجنبية للبنك المركزي.

3-5- ضعف الرقابة والتدقيق المصرفي.

ان الرقابة والتدقيق هي وظيفة ادارية، وهي عملية مستمرة متجددة، يتم بمقتضاها التحقق من ان الاداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعة، وتعني ان النتائج التي تحققت او تتحقق مطابقة للاهداف التي تقررت او التي احتوتها الخطة، وبالتالي فهي عملية ملاحظة نتائج الاعمال التي سبق تخطيطها، ومن ثم تحديد الفجوه بين النتائج المستهدفة والنتائج الفعلية، واتخاذ الاجراءات التصحيحية لسد هذه الفجوه (عبد النبي،35:2010) وبالرغم من ان القطاع المصرفي العراقي يعتبر العامل الرئيس للنمو الاقتصادي والتنميه المطرده في الدوله، الا انها غير موظفه بالكامل حتى الان، فالقطاع المصرفي غير متطور والتشريعات بدائية نسبيا (الهيتي،100:2008) . وان هشاشه هذا القطاع وقلت الرقابة والتدقيق فيه جعل من مزاد مبيعات البنك المركزي العراقي عرضة للفساد الاداري والمالي، من خلال هدر الكثير من الاموال المباعه في مزاد العملة من الدولار ليس لخدمه الاستقرار الاقتصادي في العراق واما لخدمه اهداف اخرى خارج حدود البلد فتمثل هذا الهدر.بوجود عمليات تهريب وغسيل اموال بكميات كبيره وهائلة تتم عن طريق بعض البنوك تم جمعها من خلال اعمال مشبوهة كتجاره السلاح والمخدرات والعمليات الارهابية ، ويتم تحويلها من خلال تقديم وثائق ومنفيست مزوره ووصولات مبهمة (ابراهيم ،2012).كما ان عمليات التحويل الخارجي لا تتم وفق القانون او التعليمات وان اقل من (5%) فقط من التحويلات تتم بطريقة قانونية (منتديات نحن العرب،2012) . وان الاوضاع الاقليمية المحيطة بالعراق من دول الجوار (ايران ،سوريا) وما تعانيه اقتصادات هذه البلدان من عقوبات دولية ،دفع بها الى ان تقلل من اثر هذه العقوبات من خلال تسهيلات بعض المصارف،وخاصه ما يقوم به بعض المصارف المشتركة في المزاد من تسهيل خروج ملايين الدولارات الى مقابل دنانير عراقيه(موسوعة العراق،2012) وبالنظر لوجود ظاهرة فارق السعر للدولار داخل العراق مقارنة باسعاره في

الاسواق المجاوره شجع على تمادي تلك البلدان (عبد النبي،10:2010). وتبين تركز شراء العملة الاجنبية لمصارف محدودة وخاصه ما حدث للمدة من 1\1\2012 وحتى 31\8\2012 ، اذ تركز الشراء على عشره مصارف خاصه وبمقدار (17) مليار دولار من مجموع المبيعات البالغة (29)مليار دولار أي بنسبة (58%) وهذا ما ولد الاحتكار والاضرار بسعر الصرف (مجلس النواب العراقي ،2012). فضلا عن انتشار العملة المزوره في اسواق العراق بين فتره واخرى ولاسيما فئة (10) الاف دينار و (25)الف دينار والتي يعتقد انها تصنع خارج البلد بغية الحصول على الدولار (المركز العراقي للتوثيق والدراسات،2012). وان اكثر ما يوضح ان هناك حالات تهريب للعملة عدم تطابق ارقام مبالغ الاستيراد للسلع والبضائع الداخله الى البلاد ،مع مبيعات مزاد العملة الاجنبية في البنك المركزي العراقي، اذ كانت القيمة النقدية لاستيرادات القطاع الخاص بمقدار 29645.8 مليار دولار لعام 2011 في حين كانت مبيعات مزاد العملة الاجنبية للدولار بمقدار 39798 مليار دولار (البنك المركزي العراقي ،2012) ولذلك فان الفساد الاداري والمالي في العراق الذي طال المنظومة المصرفية يعد السبب الرئيس في خروج مليارات الدولارات الى الخارج نتيجة لضعف الرقابة والتدقيق على حركة الاموال مما ادى الى تفاقم الطلب على مزاد العملة الاجنبية للبنك المركزي ليس بدوافع اقتصادية حقيقيه داخليه وانما لأغراض خارجية القت بظلالها على عدم استقرار الاقتصاد العراقي من خلال ارتفاع سعر صرف الدولار وما يعكس هذا المؤشر على بقية مؤشرات الاقتصاد الاخرى

3-6- الاتفاقيات الدولية.

تمثل هذه الاتفاقيات التعاقد بين البنك المركزي العراقي وصندوق النقد الدولي وفق الماده الثامنة التي تلزم العراق باعتماد حرية التحويل الخارجي ورفع أي قيود امام حركة امواله للمواطنين من دون أي قيود (عبد النبي،13:2012) لتكون الاتفاقيات مع المنظمات الدولية هي أحد اوجه الاندماج المالي العالمي الذي يجيز حرية التحويل المالي الى الخارج مما فتح المجال امام المصارف وشركات التحويل المحلية والاجنبية بزيادة تحويلاتها الى الخارج من دون قيد او شرط بغض النظر عن ماهية هذه التحويلات.

4 ـ تقييم عمليات بيع العلمه الاجنبية في مزاد البنك المركزي العراقي في ظل الارتفاع المتزايد.

لتقييم عمليات بيع العملة الاجنبية في مزاد البنك المركزي العراقي في ظل ارتفاع حجم الكميات المباعة المستمر لابد من بيان ان مزاد العملة الاجنبية هو المصدر الرئيس لتمويل القطاع الخاص بعملياته كافة في ظل ضعف هذا القطاع متمثل في انخفاض الانتاج لجميع القطاعات السلعية والخدمية واداة مهمه في تحقيق الاستقرار النقدي ولكي تحقق هذه الاداة مهامها لابد من مراجعة وتدقيق مخرجاتها وبيان اثر و مطابقة الارتفاع المتزايد لمزاد العملة الاجنبية على سعر الصرف و مستوى الاسعار واستيرادات وتحويلات القطاع الخاص .

4-1- اثر ارتفاع مبيعات مزاد البنك المركزي العراقي للعملة الاجنبية على تحقيق الاستقرار النقدي اذ يمكن توضيح هذا الاثر على سعر الصرف والتضخم :

ا-الاثر على سعر الصرف .

ان سعر الصرف يمثل الوسائل المختلفة التي تستعمل لغرض اتمام وتسهيل عمليات الدفع بين عملات مختلفة عبر الحدود النقدية الدوليه وللصرف الاجنبي ميزتان خاصتان الاولى انه غير قابل للإصدار محليا لذا يمكن الحصول عليه دوليا اما الثانية انه لا يتم تداوله عادة في القطر المستورد للسلعة او الخدمة مقابل مدفوعات محدده بصرف اجنبي معين فليس الجنيه المصري الذي يدفع فيه العراق قيمة السلع والخدمات التي يستوردها العراق من مصر العربية عمله متداوله في العرق (السيد علي،13:1986) فهناك ارتباط كبير ومباشر بين سعر صرف الدينار

العراقي وسعر صرف الدولار الاميركي لكون هذا الاقتصاد هو اقتصاد ريعي يعتمد بصوره رئيسية على عائدات تصدير النفط بالعملة الاجنبية (عبد النبي،8:2012) اذ عانى الاقتصاد العراقي في الفترة الماضية من تقلبات اسعار الصرف وتعدد اسواقها وبعد عام 2003 عمل البنك المركزي على استقرار سعر صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار من خلال سعر صرف ثابت مدار من قبل البنك المركزي عن طريق ضخ العملة الاجنبية بواسطه المزاد اليومي ومن الجدول(2) نلاحظ معدل سعر الصرف المزاد وسعر السوق الموازية وحجم مبيعات المزاد منذ 10/2003/ 4 الى 31\12\2011 اذ ان سعر المزاد هو السعر المحدد من قبل البنك المركزي اما سعر السوق الموازية يمثل السعر المتداول في تعاملات الاسواق الذي تتحكم فيه المصارف وشركات التحويل ومكاتب الصيرفة

(جدول 2)

معدل سعر صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار الاميركي وحجم مبيعات مزاد العملة الاجنبية للمدة من 2003-2011

الفترة	سعر المزاد	سعر السوق	حجم مبيعات البنك المركزي للعملة الاجنبية (مليون دولار)
2003	1896	1936	291
2004	1453	1453	6008
2005	1469	1472	10463
2006	1467	1475	11175
2007	1255	1267	15980
2008	1193	1203	25869
2009	1170	1182	33992
2010	1170	1186	36169
2011	1170	1218	39798

المصدر:البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، احصائيات لسنوات متفرقة ،بغداد 2003-2011

يتبين من الجدول ان سعر البنك لعام 2003 كان 1896 دينار عراقي مقابل دولار وأحد اما سعر السوق للعام نفسه كان 1936 دينار عراقي مقابل دولار وأحد في حين كانت مبيعات البنك من العملة الاجنبية 291 مليون دولار اما عام 2004 اصبح سعر المزاد 1453 دينار عراقي مقابل دولار وأحد وكان سعر السوق بنفس القيمة مقابل مبيعات البنك من العملة الاجنبية 6008 مليار دولار ليرتفع سعر البنك الى 1469 دينار عراقي مقابل دولار وأحد وسعر السوق 1472دينار عراقي مقابل دولار وأحد مقابل ارتفاع مبيعات البنك للعملة الاجنبية الى 10463 مليار دولار للعام 2005 ويستمر بعد ذلك البنك المركزي بخفض سعر البنك ليكون 1170 دينار للدولار الواحد وبمعدل ثابت للأعوام من 2009 الى 2011 الا ان المفارقة تكمن في ازدياد مبيعات البنك للعملة الاجنبية بشكل مستمر وبكميات نقدية كبيرة مقابل ارتفاع لسعر السوق ولاسيما للمدة 2009 الى 2011 فعندما نأخذ العام 2006 للمقارنة مع العام 2011 نجد ان سعر السوق ارتفع بمقدار (8) دينار عن سعر البنك للعام (2006) مقابل زيادة في سعر السوق بمقدار (48)دينار من سعر المزاد للعام (2011) اذ وصل سعر السوق الى اعلى مستوى له في هذا العام بمقدار (1332)دينار مقابل دولار واحد في حين كانت مبيعات المزاد لعام (2006) بمقدار (11)مليار دولار ومبيعات مزاد للعام (2011) وصلت الى اكثر من (39) مليار دولار أي ان الارتفاع في مبيعات مزاد العملة قابله

اختلال سعر المزاد مع سعر السوق أي بارتفاع سعر السوق وان الفرق بين السعرين يمثل القوة التي فقدها الدينار العراقي أي ان العلاقة اصبحت طردية الزيادة في المبيعات تقابلها زيادة في سعر السوق بعيدا عن سعر المزاد،اي الزيادة في المبيعات لم تساهم في استقرار سعر السوق وبما ان سعر الصرف ثابت في مزاد البنك المركزي ويجب ان يقابله تغيير بسيط ومستقر بسعر السوق في ظل كبر حجم الكميات المباعة وحرية الشراء في المزاد ،لان الكميات المباعة في المزاد محدده بناءا على طلب رسمي لكل مصرف قبل يوم من المزاد يحدد الكميات التي يريد ان يشتريها بدون تحديد سقف لها من قبل البنك المركزي ، وبهذه الالية يجب ان يكون هناك توازن واستقرار بين السعرين وليس الاختلال الذي ادى الى ارتفاع اسعار جميع السلع المستوردة في السوق المحلية وهذا يدل على ان الارتفاع المتزايد لكميات المبيعات لم يوظف لاستقرار سعر الصرف الذي ينعكس بدوره على جميع القطاعات السلعية والخدمية وانما لأغراض خارج نطاق الاقتصاد العراقي من خلال هيمنت المصارف على شراء العملة الاجنبية وارتفاع حجم تحويلاتها الى الخارج .وبما ان مزاد العملة هو المحدد الرئيسي لسعر الصرف يجب ان تكون هناك رقابة وتدقيق على مبيعات المزاد للمحافظة على استقراره.

شكل(2): يوضح سعر المزاد وسعر السوق للمدة 2003-2011

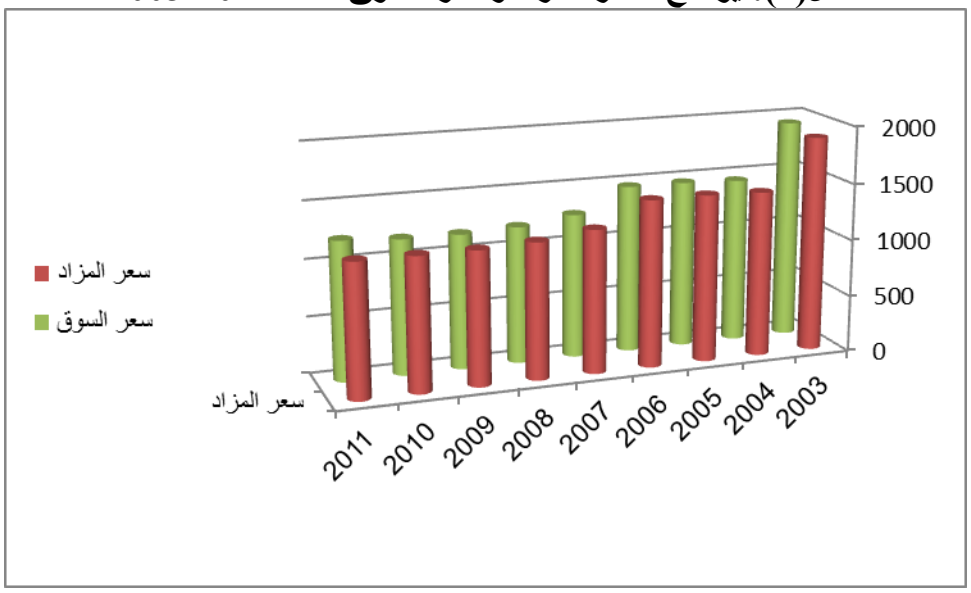

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (29).

ب- الاثر على التضخم :

يمثل التضخم الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار، إذ شهد الاقتصاد العراقي ارتفاع في المستوى العام للأسعار وصولا الى التضخم الجامح وخاصه في فتره التسعينيات نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد انذاك،لتشهد فترة جديدة بعد احتلال العراق لمستويات التضخم التي يمكن ملاحظتها من الجدول (3)الذي يبن حجم هذا التضخم للمدة (2003-2011).

جدول (3)
معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011)

الفترة	معدل التضخم %
2003	33.6
2004	27
2005	37
2006	53.2
2007	30.8
2008	2.7
2009	2.8-
2010	3.1
2011	6.5

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، احصائيات لسنوات متفرقة ،بغداد،2011-2003.

إذ بلغ معدل التضخم للعام (2003) بمعدل (33.6%) ليرتفع الى اعلى مستوى له خلال هذه الفترة ليكون (53.2%) لعام (2006) ليأخذ بعد ذلك بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض ،ليكون ادنى مستوى له عام (2009) بمعدل (2.8-%)عن العام الذي سبقه ثم ليأخذ بالارتفاع التدريجي ليكون في اخر الفترة بمعدل (6.5%).وعند المقارنة لمعدلات التضخم مع مبيعات المزاد التي من أحد اهدافها امتصاص السيولة النقدية .فننا نجد ان معدل التضخم لعام (2004) كان بمعدل (27%) ليكون في العام (2007) بمعدل (30.8%) أي انه ارتفع على الرغم من ان مبيعات مزاد العملة ارتفعت من (6) مليار دولار الى (15)مليار دولار بين العامين،اما الانخفاض لمعدل التضخم للعام (2009) قابله مبيعات المزاد بمقدار نقدي لا كثر من (33)مليار دولار أي امتص كتله نقدية بالدينار العراقي بمقدار (39) ترليون دينار ،وعندما ارتفع معدل التضخم للعام (2011) ساهم المزاد بامتصاص كتله نقدية بلغت (46)ترليون دينار عراقي،فان كبر حجم الكتله النقدية لم يساهم في خفض التضخم . و اذا رجعنا الى معدلات التضخم منذ العام (1997) أي مع بدء العمل بمذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) فأننا نجد ان هذا المعدل كان (23.1%) لينخفض الى (19.3%) لعام (2002) اذ لم يكن هناك مزاد لبيع العملة الاجنبية (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية ،2003)،أي ان التضخم في فترة التسعينيات يرجع الى انخفاض المعروض السلعي بسبب ضعف عمليات الانتاج وعدم وجود استيرادات مما ادى الى زيادة في الطلب ثم ارتفاع الاسعار المستمر مما ولد كتلة نقدية كبيرة .كما ان الكتله النقدية التي يمتصها مزاد البنك المركزي ترجع في نفس الوقت لتمويل نفقات الموازنة العامة المرتفعة والمبنية اساسا على التوقع المسبق لحجم الايرادات التي اصبح قطاع النفط يساهم فيها بنسبة (98%) من اجمالي الايرادات في الموازنة العامة لعام (2011) (البنك المركزي العراقي،2011). لذلك فان استمرار عمل البنك المركزي العراقي بالسماح بزيادة مبيعات العملة الاجنبية لم يظهر ذلك الاثر المباشر على خفض التضخم في ظل تذبذب معدلاته خلال المدة (2011-2003)وعدم تطابقها مع مبيعات المزاد أي ان كميات اقل من المبيعات قابلها انخفاض للتضخم وكميات مرتفعة لمبيعات المزاد قابلها ارتفاع للتضخم ، فان العملة الاجنبية المباعة في المزاد هي في الاساس مشترات من وزارة المالية بدينار عراقي يصدره البنك المركزي لان ما تسحبه من سيوله بالدينار العراقي اقل من حجم الاصدار النقدي على الرغم من شدة تدخل البنك المركزي في سوق النقد أي السوق المركزية لبيع وشراء

العملة الاجنبية التي هي وأحده من اكبر الاسواق القائدة لسوق النقد، وذلك بسبب استمرار الحكومة في تغذية مشترياتها للدينار عبر مقايضتها للعملة الاجنبية التي بحوزتها لتلبية احتياجات الموازنة العامة لذا لابد للنقد المصدر ان يستمر في التداول داخليا مهما بلغت مبيعات المزاد بالعملة الأجنبية وعمليات امتصاص السيوله (قاسم،19:2011) لذلك فان معالجة مشكلة التضخم تتمثل في التركز على معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي ،وذلك من خلال اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعاجلة المشاكل التي تعاني منها قطاعات هذا الاقتصاد ،ولاسيما القطاعات الإنتاجية ،كمعالجه المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي الذي قد يكون المسؤول عن بروز ظاهرة التضخم في معظم الاقتصادات ،وكذلك معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي وخاصه ما يتعلق بزياده الانتاجية وتحقيق كفاءة الاداء واتباع سياسة الحماية للصناعات الوطنية من منافسة السلع الاجنبية (الوادي،188:2009). أي من الضروري تنويع الانتاج في الاقتصاد العراقي لا يقاف التضخم وليس الاعتماد على سحب الكتله النقدية من خلال زياده المبيعات في المزاد فهذا الاجراء ليس كافيا مالم تقابله اجراءات اقتصادية اخرى تواجه ارتفاعه، لان مزاد العملة الاجنبية في البنك المركزي لابد منه وحاله طبيعية في ظل عدم وجود بديل لغرض استمرار تدفق الاستيرادات لضعف وتراجع الانتاج ، اذ يجب ان يسوده الانضباط وليس مسوغ لزياده المبيعات.

4-2- مطابقة مبيعات مزاد العملة الاجنبية مع اوجه الانفاق للقطاع الخاص:

ان توفير النقد الاجنبي للقطاع الخاص لغرض تمويل عملياته المتمثله بالاستيرادات والتحويلات المالية الى الخارج هي أحد الاهداف الرئيسية لمزاد مبيعات العملة الاجنبية في البنك المركزي العراقي الى جانب اهدافه في تحقيق الاستقرار النقدي. ولغرض مطابقة انفاق القطاع الخاص من النقد الاجنبي مع مبيعات المزاد لابد من مقارنتها مع استيرادات القطاع الخاص المتضمنة الاستيرادات الرأسمالية والاستهلاكية واستيرادات المنتجات النفطية الخاصة وصافي التحويلات المالية بدون مقابل الجارية (المدفوعات –المقبوضات)والمتضمنة تحويلات العاملين والتحويلات الخاصة من خلال الجدول (4) الذي يوضحها للمده (2003-2011).

جدول (4)

انفاق القطاع الخاص وحجم مبيعات مزاد العملة الاجنبية للبنك المركزي للمدة (2003-2011)

مليون دولار

الفترة	استيرادات القطاع الخاص	صافي التحويلات المالية الجارية (تحويلات العاملين،تحويلات خاصة)	مبيعات مزاد العملة الاجنبية
2003	2820.4		291
2004	5577.6	375.5	6008
2005	6151	212	10463
2006	7123.7	367.5-	11175
2007	10187.2	636.7-	15980
2008	16788.9	67.2	25869
2009	23207.3	141	33992
2010	27772.7	82.1	36169
2011	29645.8	115	39798

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،احصائيات السنوات المتفرقة، بغداد ،(2003-2011)

اذ يتبين لنا من الجدول ان عام (2003) لا يوجد تطابق فقد بلغت الاستيرادات للقطاع الخاص اكثر من (2) مليار دولار مقارنة مع مبيعات المزاد البالغة (291) مليون دولار وذلك يعود الى ان المزاد عمل ابتداءا من 4/10/2003 أي ثلاثة اشهر لهذا العام، ويليه العام (2004) اذ فاقت مبيعات المزاد حجم الاستيرادات على الرغم من تسجيل صافي التحويلات المالية فائض بلغ (375.5) مليون دولار (مقبوضات) أي تحويلات داخله الى العراق لتستمر الزيادة في مبيعات البنك المركزي بكتله نقدية تفوق الاستيرادات والتحويلات المالية للقطاع الخاص لجميع السنوات التالية ، لتكون في عام 2011الاستيرادات بمقدار نقدي (29) مليار دولار مقابل مبيعات المزاد البالغة (39) مليار دولار أي ان الفارق النقدي بينها اكثر من (10)مليار دولار. نستنتج من ذلك عدم وجود تطابق وان مبيعات مزاد العملة الاجنبية في البنك المركزي العراقي تفوق حاجة القطاع الخاص وان الفارق النقدي بينهما كبير جدا وهذا ما يؤثر على الاقتصاد العراقي الذي يعاني من عجز كامل في تقديم الخدمات وانتاج السلع وان استمرار عمل السياسة النقدية بمزاد العملة الاجنبية يجب ان يسوده وضع ضوابط وانظمه وقوانين لغرض تجنب هدر هذه الاموال الى الخارج وانما استخدامها لزيادة الاحتياطي النقدي لحفظ سلامة الجهاز المصرفي واستخدامها في بناء البنى التحتية المحطمة وتحسين المستوى المعيشي من خلال الدعم والإغاثة وتطوير القطاعات الانتاجية

شكل (3)

انفاق القطاع الخاص وحجم مبيعات مزاد العملة الاجنبية للبنك المركزي للمدة (2003-2011)

مليون دولار

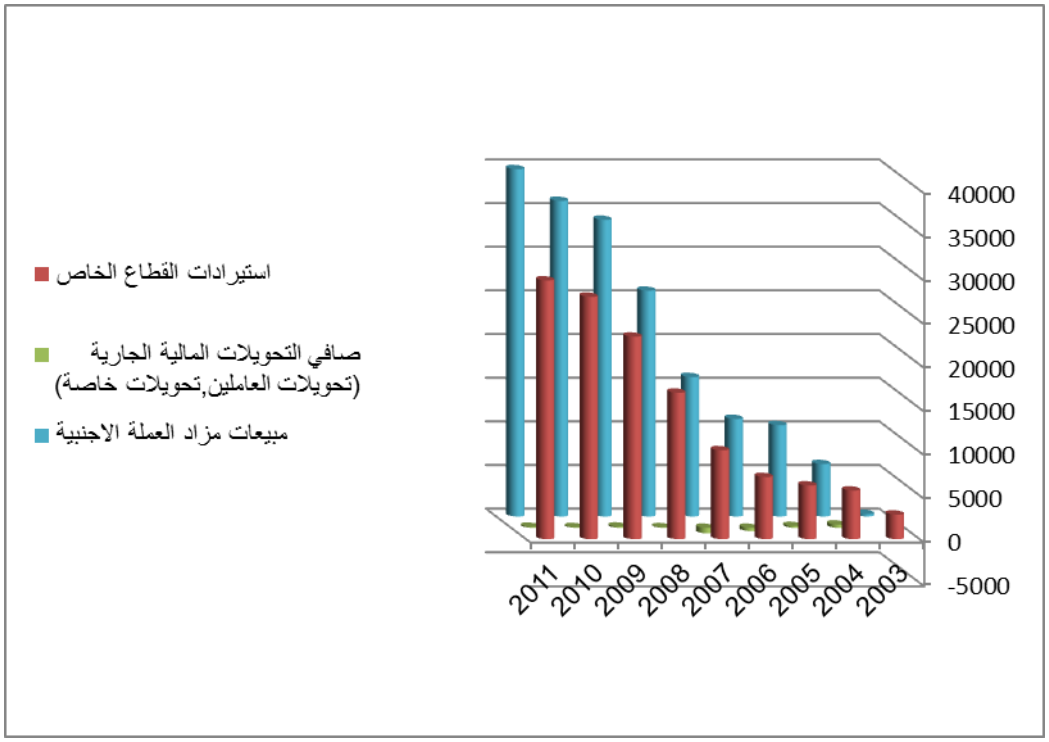

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (4)

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات

1_ ارتفاع كبير ومستمر لمبيعات مزاد العملة الاجنبية في البنك المركزي العراقي بشكل يفوق احتياجات تمويل تجارة القطاع الخاص والمحافظة على الاستقرار النقدي أي ان الدولار الذي يباع في مزاد العملة اصبح يغطي تجارة اسواق اخرى من خلال التحويلات المالية الكبيرة الى الخارج ولعدم مطابقة المبيعات مع حجم الاستيرادات وهذا يدل على ان هناك هدر في ثروات البلد.

2_ ان الاندماج المالي مع دول العالم عبر اتفاقيات صندوق النقد الدولي التي تجيز حرية التحويلات المالية الى الخارج لا ينسجم مع واقع الاقتصاد العراقي لان ذلك اصبح ذريعة لهذه التحويلات واحد العوائق لتتبع هذه الاموال في الوقت الذي هو بحاجه كبيرة الى ايرادات دولية (عمله اجنبيه) لغرض بناء وأعمار كافة قطاعاته المنهارة.

3-ان ايرادات النفط الخام من العملة الاجنبية تعد المصدر الرئيس في تمويل الاقتصاد العراقي بالعملة الاجنبية، وذلك لضعف الانتاج لجميع القطاعات السلعية والخدمية للقطاع الخاص مما سبب في عدم تنوع الصادرات الذي ولد طلب متزايد على مزاد العملة وجعله المصدر الوحيد الذي يعول علية في تحقيق الاستقرار النقدي .

4-هيمنت عدد قليل من المصارف على اغلب مبيعات مزاد العملة الاجنبية ادى الى ظهور نوع من الاحتكار من خلال تحكمهم في عرض العملة الاجنبية الذي ادى الى ارتفاع سعر صرف السوق مما ساهم في ارتفاع اسعار السلع المستورده.

5-لم يكن هناك تأثير كبير وواضح لمزاد مبيعات العملة الاجنبية على خفض مناسيب السيوله النقدية بهدف خفض التضخم لان الاصدار النقدي اكبر بكثير من السيولة المسحوبة من مزاد العملة والمقيد أساساً بالعرض والطلب على الدولار في المزاد.

6- ضعف اجراءات المراقبة والتدقيق على المصارف وشركات التحويل ومكاتب الصيرفة في تتبع مبيعات مزاد العملة (نقد ، حواله) في ظل الفساد المالي والاداري الذي يعيشه العراق أظهرت الكثير من حالات الاحتيال وغسيل الاموال.

التوصيات

1_ حماية الثروة الوطنية من العملة الاجنبية من خلال اجراء مراقبة داخلية وخارجية لحركة التحويلات المالية الى الخارج من قبل جهة مستقله للكشف عن الانحرافات والمخالفات القانونيه الناتجة عن عمليات غسيل الاموال والتأكد من صحة هذه التحويلات وملاحقة واسترجاع كافة التحويلات الغير قانونيه التي اجرتها المصارف أي ان هذه المرقبة والملاحقة للأنشطة الغير قانونيه لاتعد تقييد للتحويل الخارجي حسب اتفاقية صندوق النقد الدولي

2_ يمكن تحويل مزاد بيع العملة الاجنبية من البنك المركزي العراقي الى وزارة المالية بتوسيط مصرفي الرشيد والرافدين ،او جعله سوق موازيه ليكون اكثر فعاليه بعد ان اقتصر عمل الكثير من المصارف على شراء وبيع الدولار مما يؤدي الى سيطرة اكثر على السيولة النقدية من خلال التعامل ليس بالدينار فقط وانما باشباه النقود (حوالات الخزينة ،سندات، خصم الاوراق التجاريه) الامر الذي يعطي المجال لسعر الفائدة ان يأخذ دوره ،بعد ان كانت السيطرة على مناسيب السيوله مقيده بعرض وطلب مبيعات المزاد وهذا لا يمنع من تدخل البنك المركزي عند الضرورة للمحافظة على استقرار سعر الصرف.

3_ تفعيل العمل بنظام اجازات الاستيراد ،وان تزود نسخه منها الى البنك المركزي العراقي (لجنة مزاد بيع العملة الاجنبية ،مكتب مكافحة غسيل الاموال) لتسهيل عملية مراقبة وتتبع مبيعات المزاد ومدى تحقيق اهدافها في تمويل تجارة القطاع الخاص.

4_ تفعيل الدور الرقابي في المنافذ الحدودية والمطارات والموانئ لمنع تهريب وخروج الاموال المحمولة وحصرها داخل المنظومة المصرفية.

5_ اعادة النظر بالسماح بإخراج مبلغ (10) عشرة الاف دولار لكل فرد وفق تعليمات البنك المركزي العراقي فهذا المبلغ كبير اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار عدد افراد العائله ونسبة اعمارهم والفترة الزمنيه لعدد مرات الدخول والخروج.

6_ العمل على ايجاد مصادر اخرى للعملة الاجنبية المستحصل عليها من ايرادات النفط الخام لخفض الطلب على مزاد العملة الاجنبية والمحافظة على استقرار الاسعار من خلال زيادة الانتاج وخاصة القطاع الزراعي والصناعي ، وذلك بتقليل العقبات التي تواجهها لغرض زيادة الانتاج السلعي بغية سد حاجة الطلب المحلي لخفض الاستيراد ومن ثم خفض الطلب على العملة الاجنبية.

المصادر

اولا :الكتب

1- أمين ، د.هجير عدنان زكي ،الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات ،بتراء للنشر والتوزيع ،الاردن 2010.

2- بليح، د.احمد بديع ، الاقتصاد الدولي، توزيع منشاة المعارف ، جامعة المنصورة 1980.

3- الراوي، د.احمد عمر ،دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ،دار الدكتور سالم للنشر ، بغداد 2009.

4- السيد علي ، د.عبد المنعم ،اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الراسماليه والاشتراكية والاقطار النامية مع اشارة خاصة للعراق ، الجزء الثاني ،مطبعة الديواني، بغداد 1986.

5-عبد النبي، د احمد محمد، الرقابة المصرفية، زمزم للنشر والتوزيع، الاردن 2010.

6-عبد القادر، د السيد متولي، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر للنشر والتوزيع، الاردن 2011.

7-الوادي، د محمود حسين، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن 2009.

ثانيا : البحوث والدراسات

8- الجبوري، سوسن كريم، الخصخصة وسيلة لتحقيق الاصلاح الاقتصادي في العراق، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد (11)،العدد (3)،جامعة القادسية .2009.

9- لخزرجي، د.ثريا، السياسة النقدية في العراق،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد (23)، بغداد .2010.

10- الدليمي، د علي احمد وسعد عبد الكريم حماد الدليمي، الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات العراقي للمدة 1990_2009 دراسة تحليلية، مجلة كلية المعارف الجامعة،العدد (19) ، الانبار، 2012.

11- الشمري، سلام منعم، و.د.جليل كامل الجبوري ، التنمية الزراعية المستدامة في العراق في ظل التغييرات الدولية _ الواقع _التحديات _ الفرص، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، العدد(3)، جامعة واسط 2010.

12-عبد النبي،وليد عيدي ، مزاد العملة الاجنبية ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي ، المديرية العامة لمراقبة الصيرفه والائتمان ، البنك المركزي العراقي، بغداد2012.

13- قاسم، د .مظهر محمد صالح، الاتجاهات الراهنه للتضخم في العراق، اعمال ندوة التضخم، بغداد 2006.

14- قاسم، د .مظهر محمد صالح، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم واسعار الصرف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد 2012.

15- الهيتي،د نوزاد عبد الرحمن، التطورات الاقتصادية في العراق 2008 -2007 ، مركز الخليج للدراسات ،الشارقة 2008.

ثالثا : التقارير والنشرات

16- التقرير الاقتصادي السنوي ، البنك المركزي العراقي، بغداد .2008

17- التقرير الاقتصادي السنوي ، البنك المركزي العراقي، بغداد 2010.

18- التقرير الاقتصادي السنوي ، البنك المركزي العراقي، بغداد 2011.

19- مجلس النواب العراقي، تقرير لجنة مجلس النواب في التحقيق بسياسة البنك المركزي حول مزاد العملة الاجنبية، بغداد 2012.

20- البنك المركزي العراقي وتطور سياساته النقدية والرقابة المصرفية ،بغداد 2012.

21- وزارة المالية العراقية ،الواقع والطموح،الدائرة الإعلامية،بغداد .2009

22- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، عدد خاص ،بغداد .2003

23- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، نشرات لسنوات مختلفة ، بغداد 2003-.2011

24- وزارة التخطيط والتعاون والانمائي العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نشرات لسنوات مختلفة ،بغداد 2003_2011.

رابعا:الرسائل و الاطاريح.

25- الدليمي، سعد عبد الكريم حماد فرحان،ميزان المدفوعات العراقي 1990_2009 دراسة تحليلية في اسباب الاختلال وطرق المعالجة. رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الادارة والاقتصاد/الرمادي، جامعة الانبار 2011.

26- المشهداني، احمد اسماعيل ابراهيم، قياس درجة استقلالية البنك المركزي العراقي وعلاقتها بعجز الموازنة الحكومية _العراق حالة دراسية للمدة 1980_2008،اطروحه دكتوراه غير منشورة ،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد 2010.

خامسا:شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

27- ابراهيم،ابراهيم،غسيل الاموال شبح يطارد المزاد اليومي ،منتدى الوثيقة 2012.
www.alwathika.com.

28- منتديات نحن العرب، هروب اموال عراقية بسبب ضعف الرقابة ،2012.
http://www.vb.wev3vb.com.

29- موسوعة العراق،سياسة واقتصاد العراق،2012
http://www.aliraqnews.com.

30- المركز العراقي للتوثيق والدراسات ،2012
http://tawthek.net.